استكمال عملية الانتخابات وآثارها في الاقتصاد العراقي

(١-٢)

عبد الجبار عبود الحلفي*

تؤدي الانتخابات العامة، في ظل اجواء ديمقراطية حقيقية دوراً متعاظماً في احداث التغييرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فالأنتخابات العامة حدث تاريخي فاصل بين الدكتاتورية والديمقراطية. انها حركة انتقال واسعة بين عهدين من اجل فضاءات تحمل فرصاً للتغيير نحو الافضل لتحقيق مصالح الناس. واذا كانت الانتخابات عملية منبثقة من عمق الديمقراطية الليبرالية فأنها تؤسس لمرحلة انتقالية قادمة، ربما تكون مجهولة النتائج فهي قد تنقل الاقتصاد والمجتمع في العراق الى وضع افضل أو الى وضع مرتبك، وحسب طروحات برامج الحكومة القادمة ومصداقيتها في تنفيذ برامجها. ومدى امكانية اعضاء الجمعية الوطنية في احتواء انحرافات الحكومة عن برامجها، ذلك ان عملية الانتخابات العامة هي تجربة جديدة رائدة لم يعتدها العراق في الانظمة السياسية السابقة منذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ ولذلك لابد ان تترك اثاراً مباشرة على مسار الاقتصاد العراقي على المديين القصير والمتوسط.

ولكن هناك حقيقة ينبغي تداركها في مجال هذه التجربة الرائدة في العراق وهي أن النخب هي صاحبة المصلحة الرئيسة في الديمقراطية، خاصة تلك النخب التي لا تميل نحو التحزب الضيق والنظرة القصيرة في الرؤية الى الاشياء. فهذه النخب هي التي تملك الوعي المحرك نحو التغيير. وتدرك ان الديمقراطية هي التي يمكنها ان تنتشل الشعب العراقي من تبديد الفرصة التاريخية التي منحها الله لهم وضياعها سواء بواسطة قوات الاحتلال. أم هي نتاج تضحيات جسام.

وهذه النخب تدرك تماماً ان الديمقراطية في العراق اذا ما طبقت بصورة جوهرية فاعلة فأنها سوف تترك آثاراً عميقة على جيران العراق بشأن التحولات السياسية والأقتصادية والاجتماعية مثلما تدرك ان هذه الديمقراطية ستكون بمثابة المحرك الاساس للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري في المجتمع العراقي. وسيكون العامل الاقتصادي هو المحرك الأساس للجماهير للمطالبة بالتقدم والرفاهية. هذا البحث يعالج هذه القضايا وفق الفقرات التي تأتي لاحقاً.

خصائص الاقتصاد العراقي

يمكن القول ان الاقتصاد العراقي بدأ يكتسب قوة خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة للتنفيذ الواعي لخطط التنمية التي ابتدأت من الخطة الاولى (١٩٧١-١٩٧٤) والتي هدفت في ستراتيجيتها الى تقريب الفجوة بين الدخول ومواجهة الفقر. وانعكس النمو الاقتصادي على انتعاش فئة ذوي الدخل المحدود. وبخاصة العاملين في الدولة. وانخفضت البطالة الى حد بعيد بفعل العمل في المشروعات الستراتيجية كالبتروكيمياويات. والاسمدة الكيمياوية. والحديد والصلب وتكرير النفط، لكن انفراد رأس النظام، بعد ذلك، بالسلطة. وابعاد الكفاءات التخطيطية الخبيرة والنزيهة. وتفكيك وزارة التخطيط. ونشوب الحرب العراقية . الايرانية، كتعبير عن ازمة النظام وتخلفه السياسي، أدخل الاقتصاد العراقي في نفق التخلف والعزلة التكنولوجية، وبدء عملية الفساد الأداري على نطاق واسع. حيث دمرت البنية التحتية للاقتصاد العراقي على مراحل حتى سقوط النظام المباد في ٢٠٠٣/٤/٩ وأتصف الاقتصاد العراقي بالخصائص الاتية:.

١. اختلال الهيكل الاقتصادي: اذ يتضح اختلال الهيكل الاقتصادي من خلال اتساع الفجوة في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي. اذ يستند قطاع النفط على بقية القطاعات بحيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (٦١٪) في العام ١٩٨٠، باعتباره العام الذي شهد استقراراً قبل نشوب الحرب العراقية الايرانية. في اواخر ايلول ١٩٨٩, تدنت مساهمته الى ٣٠٪ تقريباً. وتضررت البنية التحتية للقطاع النفطي. وفي العام ٢٠٠١ هبطت مساهمته الى (١٧٪) نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق. وكما هو معروف فأن عوائد الصادرات النفطية تساهم ب (٩٠٪) من اجمالي ايرادات الصادرات. علماً ان قطاع الخدمات قد شكل نسبة (٥٠٪) تقريباً من الناتج المحلي الأجمالي للعام ١٩٩١, وهو قطاع طفيلي غير منتج. ان ضيق القاعدة الأنتاجية (الزراعية الصناعية بجعل نمو القطاعات غير منتج. يجعل نمو القطاعات الأخرى محكوماً "بالعائدات النفطية. وهو ما نلمسه الآن في العام ,٢٠٠٥

٢. معدل الانكشاف الاقتصادي المرتفع: اذ يصل معدل الأنكشاف الاقتصادي في العراق الى (٨٤٪) حسب بيانات سنة ,٢٠٠٠

٣. ارتفاع نسبة المدخلات الصناعية المستوردة الى اجمالي المدخلات في القطاع الصناعي. اذ بلغت اكثر من ٩٠٪ في التسعينيات من القرن الماضي وفي اواخر العام ٢٠٠٢ وبداية العام ٢٠٠٣ فأن (٨٠٪) من الصناعات في القطاع الخاص قد توقفت عن الأنتاج وأصبح ٢٠٪ منها تعمل بطاقة انتاجية لاتتجاوز الـ (٣٠٪) من طاقتها الاجمالية بسبب النقص الشديد في المدخلات.

٤. وجود بطالة مقنعة في المؤسسات الصناعية تصل الى (٥٠٪) تقريباً. مما يعني هدراً في الموارد كافة.

٥. وجود بطالة سافرة تصل الى نحو ٦٠٪ من قوة العمل.

٦. يعاني العراق من انكشاف غذائي يصل الى اكثر من (٧٠٪) في محاصيل الحبوب الرئيسة. وبخاصة الرز والقمح.

٧. تشوه في ميزان المدفوعات. اذ يبدو فائضاً بسبب فائض الميزان التجاري. والناتج عن عوائد الصادرات النفطية. اذ لو استثنينا تلك الصادرات، لظهر العجز في ميزان المدفوعات كبيراً وخطيراً. ولذلك يحتاج تنقية ميزان المدفوعات من هذه الظاهرة الى حكومة تكنوقراط ذات خبرة واسعة في تنويع الهيكل الاقتصادي وقاعدة الانتاج.

٨. ارتفاع معدل التضخم، والمتمثل في تدهور قيمة سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأخرى. وبالرغم من تحسن سعر صرف الدينار بعد سقوط النظام السابق، الا ان غياب التعامل بالدينار (العملة الرئيسة) في الأسواق والتعاملات التجارية، ولكن لا يزال التضخم في العراق يقع ضمن مفهوم التضخم المفرط.

٩. ان ضيق القاعدة الأنتاجية الزراعية والصناعية جعلت نمو القطاعات الأخرى محكوماً بالعائدات النفطية. سواء من حيث التوسع في الأستثمار، أم تشغيل الطاقات القائمة. ويفسر ذلك أمران:

الأمر الأول: أرتفاع مساهمة المدخلات المستوردة في الانتاج. وهو ما سبقت الأشارة اليه في الفقرة (٣). والثاني هو الأنكشاف المرتفع على الخارج في توفير التكنولوجيا. اذ بلغت استيرادات العراق من السلع الرأسمالية (٢٦٪) من مجموع استيرادات العراق بأعتبارها مؤشرات على القدرة في تحويل الأستيرادات في عام ,١٩٨٨ و (٣١٪) في عام ١٩٩٠،

ولعل ذلك يفسر تراجع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الأجمالي من (١٢,٣٪) في عام ١٩٨٩، الى (٤,٨٪) في عام ,١٩٩٣ ان هذه الخصائص المثبطة لعملية اعادة بناء الأقتصاد العراقي تجعل اية حكومة قادمة امام خيارات صعبة في أوليات اعادة البناء خاصة وان الشعب اصبح يملك قراره الخاص في محاسبة المسؤولين الكبار والصغار على السواء. وهو يريد انجازات ملموسة على طريق التنمية المستدامة بعد طول عناء وصبر دام قرابة سنتين من سقوط النظام المباد. فالمطلوب الآن بناء دولة ديمقراطية حديثة بدعائم راسخة. وليس سلطة تتحين الفرص لألغاء خصومها ونقادها. أننا أمام مستقبل نجهل نتائجه بسبب عدم وضوح سياسات وبرامج الأحزاب والحركات والتجمعات التي دخلت الأنتخابات.

الفساد الاداري وأثاره في الاقتصاد العراقي:.

ان اهمية هذا المبحث تتأتي من مخاطر بقاء عملية الفساد الأداري التي نمت وترعرعت في العهد المباد، وتداعياتها على الأقتصاد العراقي بعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

المفهوم: يعني (الفساد الأداري) إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. اذ أن توفر السلطة الى جانب اماكنية الحصول على معلومات غير متوافرة للرأي العام، يمنح الموظف الحكومي القدرة على تحقيق مصالحه الخاصة. أو مصالح معارفه وأقربائه من دون مراعاة للمصلحة العامة. وتتعدد أشكال الفساد الأداري، تبعاً للبنى السياسية والأجتماعية للدول والمجتمعات. والتطور الحاصل في كياناته المؤسسية. ولاشك أن الفساد الاداري في مفاصل الدولة له تكلفة عالية على الأقتصاد الوطني. اذ أن غياب الكفاءة والنزاهة وتدهور الأنتاجية تؤدي جميعها الى تشوه الأولويات القطاعية. وتقلل قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة. مما يضطرها الى اللجوء للضغط على الأنفاق العام، ومن ثم الأضرار بالفقراء. مثلما فعل النظام المباد عندما شرَّع قانون التمويل الذاتي في المؤسسات الصحية. وبصورة عامة يمكن بيان أثار الفساد في الأقتصاد بالآتي:

١. الأنحراف عن توجهات السياسات الأقتصادية وستراتيجية التنمية وهدر الموارد.

وعدم كفاءة استغلال الموارد. ورفع كلفة الانشطة والخدمات الحكومية. وخلق طبقة طفيلية ريعية لا تحفل بالأنتاج. ولا بتوجهات المجتمع وحقه بالتطلع نحو التقدم والرفاهية. وبذلك فقد خلق النظام السابق طبقة من المضاربين على موارد العراق بأنواعها كافة.

٢. بروز علاقة سلبية بين مستويات وفساد الاجهزة الحكومية، ومعدلات الأستثمار في البلد. وعادة ما يجذب البلد الذي تتوافر فيه مسؤولية نزاهة عالية، رؤوس أموال استثمارية. ويكسب ثقة المجتمع الدولي.

٣. اثبتت التجارب ان الفساد عنصر مهم في اخفاق جهود الدول الساعية للنمو والحريصة على تنمية مواردها البشرية التي تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية. لأن الفساد يضيع حق تكافؤ الفرص. وخلال المرحلة التي سبقت الانتخابات في ٢٠٠٥/١/٣٠ ظهرت الى الوجود مؤشرات فساد اداري عالية جداً لاتحتاج الى دليل، غاصت في مفاصل الاجهزة الحكومية. وكانت نتيجة حتمية للمحسوبية في التعيين والعلاقات الشخصية والقرابة بين المسؤولن المتنفذين في الدولة. واولئك الذين تسلموا مواقع ادارية عالية في المؤسسات الحكومية ولا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة. فضلا عن تدخل بعض الاحزاب والحركات السياسية في الشؤون العامة. ومن تلك المؤشرات:

اولا: تهريب النفط: حيث ادى ذلك الى حرمان المواطنين من الحصول على النفط الابيض. ومن ثم بروز ظاهرة السوق السوداء.

ثانيا: الفساد في مؤسسات الدولة المدنية والجيش والشرطة مقابل مبالغ معينة تتراوح ما بين (٢٠٠. ٣٠٠ ألف دينار). ويعني ذلك انعدام فرص التعيين على اساس الكفاءة وحسن النية في خدمة الوطن.

ثالثا: الفساد في مجالس المحافظات والمجالس البلدية.

رابعا: الفساد في عقود المقاولات الحكومية.

اذ تتم العقود مع مسؤولين في الوزارات دون علم المديرين العامين في الدوائر الحكومية او مديري الدوائر في قضايا الاعمار. مثلما حصل في مستشفى الناصرية العام. اذ ان هذه البناية للمستشفى لا تصلح كمستشفى بسبب كثرة مياه المجاري تحتها. وقد طلبت رئاسة الصحة في ذي قار أنشاء بناية جديدة للمستشفى. لكن عقداً مبهماً تم في وزارة التخطيط مع أحد المقاولين لأعمار بناية المستشفى وضع المسؤولين في رئاسة صحة الناصرية امام الأمر الواقع.

* رئيس قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة

لماذا تتعمد شركاتنا اغفال تقارير الافصاح المالي؟

حسام الساموك

رغم مضي خمس عشرة سنة على بدء التداول الرسمي للأسهم في سوق الاوراق المالية، وانقضاء سنة على استئناف نشاطات السوق، مازالت اشكالية الاحجام عن اداء مهمة الافصاح المالي من قبل جميع الشركات المساهمة والمنضوية في تعاملات البورصة، تؤرق جميع المساهمين دون أن تحرك ساكنا الاجهزة المسؤولة عن تداولات السوق والاشراف على شفافية فعاليات الشركات المساهمة، رغم ان الافصاح المالي المقرر اعتماده كل ثلاثة اشهر الية ملزمة حسب قانون الشركات النافذ والقديم معا، فضلا عن كونه آلية معتمدة وملزمة في كل القوانين المماثلة والنافذة في كل ارجاء العالم.

الطريف ان شركة واحدة تزعم انها الوحيدة التي تمارس هذه المهمة عبر تقارير فصلية تختصر حساباتها وتداولاتها دون ان تستكمل متطلبات الافصاح المالي المعبر عن كل فعاليات الشركة وموقفها المالي وموارد نشاطاتها والبرامج والتعاقدات التي تربطها فضلا عن محافظها وتداولاتها ومشاريعها المستقبلية اضافة الى جدول باكبر المساهمين فيها ممن يمتلك كل منهم خمسة بالمائة من اسهم الشركة فأكثر، ان هذه المعلومات الدورية تكشف للمساهم خصوصاً والاجهزة الحسابية والرقابية عموماً انسيابية تداولات الشركة وادارتها والموقف المالي وما ينتظر فعالياتها في شتى شؤون تعاملاتها، كما ان مثل هذا التقرير الضروري يعطى لمن يرغب في أقتناء اسهم اية شركة المكانة التي تتمتع بها اسهمها مقارنة مع الشركات الاخرى، خاصة ان تقارير الافصاح المالي لم يجر انجازها واعتمادها الا بعد مراجعتها والمصادقة على سلامة الاداء فيها من قبل مؤسسات حسابية قانونية وفق قواعد الامانة والشفافية.

واذا ما عدنا لمسؤولية الاجهزة الرقابية والمعنية بمتابعة اداء الشركات، فمازالت دائرة تسجيل الشركات الممثلة المفترضة لمصالح المساهمين، باعتبار هذه المهمة تعبر عن حماية مباشرة للثروة الوطنية لم تعر انتباها لتلك المهمة بالغة الاهمية كون اغفالها لابد ان يخفى بشكل مباشر او غير مباشر الافاً من حالات الفساد والاختلاس والسلوكيات غير الأمينة التي يجري تمريرها عنوة على اجتماعات الهيئات العامة لتلك الشركات بفعل النسب الهائلة من اعداد الاسهم التي يمتلكها رئيس واعضاء مجلس ادارة اية شركة مما يعكس نتائج التصويت لصالحهم حصراً.

ولا يتردد قانون الشركات النافذ في منح مسجل الشركات صلاحية مساءلة تلك الشركات لكن مثل هذا الامر يجري تجاهله تماماً بل ان بعض اجتماعات الهيئات العامة تخلو من تواجد مسجل الشركات، ويجري استحصال توقيعه على محضر الجلسة لاحقاً دون ان نتجرأ على ذكر امكانية استمالة المسجل بهذه الطريقة او تلك.

فيما تفتقر ادارة سوق الاوراق المالية الى دعم مفترض من مرجعيتها القطاعية الممثلة بهيئة الاوراق المالية المرتبطة برئاسة مجلس الوزراء حيث لم تتفرغ الهيئة المذكورة الا لمطالباتها الحثيثة بتخصيصاتها المالية الباهرة دون ان تفعل ايا من مسؤولياتها في متابعة ما يجري في اداء الشركات المساهمة من خروقات يجدر بها ان تضع حدا حاسما لممارساتها، وتواصل اقترافها.

نتطلع بكل لهفة لاداء من تلك الاجهزة ومثيلاتها بما يحمي ثروتنا الوطنية ويتجاوز حالات الفساد القاهرة ويحقق الاداء الامين الذي لابد ان نسعى اليه جميعا.

منتدى الأردن يبحث الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق التنافسية

يواصل المنتدى الاقتصادي العالمي اليوم الثاني لأعمال دورته الصيفية في منطقة البحر الميت الأردنية بالتركيز على قضية الإصلاحات الاقتصادية وعلاقتها بالقدرات التنافسية للمجتمعات العربية.

وبحث المنتدى الذي انعقد تحت شعار (اغتنام الفرص) أيضا سبل توفير فرص عمل لملايين العاطلين في العالم العربي، إضافة إلى دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وترشيد الموارد الطبيعية.

كما ناقشت جلسات المنتدى محور الأمن المائي إذ برر المشاركون ضعف القدرة على حل مشكلة الأمن المائي في المنطقة بغياب التخطيط الحكومي والتركيز على إدارة الأزمات لا على حل المشكلات.

وقال وزير المياه الأردني السابق حازم الناصر إن المنطقة ستشهد حربا إقليمية لإيجاد مصادر مائية وعمل مشاريع للحد من ندرة المياه.

وشكا وزير الزراعة الفلسطيني وليد عبد ربه من أن إسرائيل تصادر ٨٠٪ من المياه الجوفية الفلسطينية، وأنها لا تلتزم باتفاقية أوسلو فيما يتعلق بالمياه التي يجب أن يحصل عليها الفلسطينيون.

وبالنسبة لتأثير النفط على النمو العالمي أكد رئيس أوبك أحمد بن فهد الصباح أن أسعار النفط المرتفعة عام ٢٠٠٤ لم تبطئ النمو الاقتصادي الذي لا يزال يتزايد بنسبة تتراوح بين ٣ و٤٪ سنويا.

وأكد الصباح وهو وزير النفط الكويتي أن أوبك ساهمت بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية عبر العالم بتأمين حاجة السوق العالمي من النفط.

كما أفرزت الندوات في المنتدى اتهامات متبادلة عن التجارة في الشرق الأوسط وعلاقتها بالعالم إذ انتقد مسؤولون اقتصاديون وأوروبيون وأميركيون عدم مواكبة التجارة في الشرق الأوسط وأساليبها مع ما يجري من تطورات في العلاقات بين الدول.

وفي المقابل اعتبر مستثمرون عرب وإقليميون أن منظمة التجارة العالمية تنطوي على تعقيدات. لا تسهيلات في التجارة.

وعلى صعيد ذي صلة ناقش عدد من المسؤولين المشاركين في المنتدى عملية برشلونة لتحقيق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط وما تخللها من توقعات وخيبات أمل منذ انطلاقها قبل عشر سنوات.

وقال وزير المالية الأردني باسم عوض الله إن جزءا من المشكلة يكمن في أن التوقعات كانت مختلفة بالنسبة للشريكين إجمالا موضحا أن العقد الماضي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي وتغييرات جذرية في اقتصاديات الدول العشر الأعضاء الجدد تحتم مفهوما ديناميكيا للتأقلم ضمن برنامج الشراكة.

وأضاف أنه نظرا للتقارب الجغرافي والمصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة. فإنه لا يمكن ترك هذه العملية تموت.

كما أوضح مستشار الملك المغربي أندريه أزولاي أن برشلونة كانت محركا قويا يحفز على عملية الإصلاحات في المنطقة معتبرا أن أوروبا هي الشريك التجاري الأول للمنطقة إضافة إلى أنها أكبر الجهات المانحة للدعم المالي.

من جانبه قال رئيس البرلمان الأوروبي جوزيب بوريل إن مسار برشلونة رغم بقائه حيا بحاجة إلى تجديد حيوي بمشاركة جميع الفاعلين في الاتحاد الأوروبي داعيا الاتحاد إلى الاهتمام بها خصوصا وأن عملية التوسيع عام ٢٠٠٤ اكتملت.

المفوض التجاري الاوروبي يريد صفقة خدمات مع العالم العربي

قال المفوض التجاري للاتحاد الاوروبي بيتر ماندلسون يوم السبت انه يريد بدء مباحثات مع الدول العربية بشأن تحرير التجارة في الخدمات كجزء من خطوات لدعم اقتصاد المنطقة.

واضاف في كلمة اثناء اجتماع المنتدى الاقتصادي انه رغم ان الاتحاد الاوروبي هو الشريك التجاري الرئيس في المنطقة الا ان انماط التجارة ضعيفة.

وقال "دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا مجتمعة لديها صادرات غير نفطية اقل من دولة مثل المجر."

واضاف ان الاستثمار الاجنبي المباشر والتدفقات التجارية من الاتحاد الاوروبي صغيرة ايضا.

وتابع ان من الممكن ان يتغير هذا الوضع من خلال سلسلة من الخطوات التي تتضمن فتح التجارة في الخدمات.

وقال ماندلسون انه يعتزم ان يطلب من الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تفويضا لبدء المفاوضات.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق العراق للاوراق المالية النشرة اليومية ليوم الاثنين المصادف 2005/5/23

اسم الشركة	عدد الاسهم المتداولة	حجم التداول (دينار)	سعر الافتتاح	سعر الاغلاق	معدل السعر الحالي	معدل السعر السابق	اعلى سعر تنفذ	ادنى سعر تنفذ	سعر اخر طلب شراء	سعر اخر عرض بيع	عدد العقود المنفذة
قطاع المصارف											
المصرف التجاري خ	23958807	404578272	16.700	16.750	16.900	16.250	17.250	16.250	16.750	16.900	53
المصرف الاسلامي خ	58351341	257023364	4.500	4.550	4.550	4.450	4.700	4.500	4.560	4.650	77
مصرف الشرق الاوسط خ	39078178	329403709	8.800	8.500	8.450	8.700	8.800	8.250	8.500	8.550	69
مصرف البصرة خ	57520878	312298085	5.500	5.550	5.450	5.500	5.550	5.400	5.450	5.750	75
مصرف دار السلام خ	2372653	96298254	40.000	41.250	40.600	40.350	41.250	40.000	41.000	44.950	21
مصرف سومر التجاري خ	514929642	1834742710	3.550	4.000	3.550	3.450	4.000	3.550	0.000	0.000	39
مصرف الاقتصاد خ	1125000	13156250	11.250	12.000	11.700	6.000	12.000	11.250	12.000	0.000	3
مصرف الخليج التجاري خ	20507927	194576957	10.000	9.750	9.500	10.650	10.000	9.400	9.400	10.000	46
مصرف الموصل خ	86098409	464186122	5.600	5.450	5.400	5.400	5.600	5.300	5.400	5.500	90
مجموع قطاع المصارف	601942835	3906263723									472
بلغ الرقم القياسي لقطاع المصارف 113,079											
قطاع التأمين											
الاهلية للتأمين خ	2796122	9104897	3.250	3.750	3.250	3.450	3.750	3.250	0.000	0.000	3
مجموع قطاع التأمين	2796122	9104897									3
بلغ الرقم القياسي لقطاع التأمين 102.698											
قطاع الاستثمار											
الخير للاستثمار المالي خ	10000	49000	4.900	4.900	4.900	5.000	4.900	4.900	0.000	4.900	1
الامين للاستثمار المالي خ	350896	1052688	3.000	3.000	3.000	2.900	3.000	3.000	0.000	0.000	3
شركة الوئام للاستثمار خ	197749	1979730	10.000	10.000	10.000	10.000	10.050	10.000	10.000	11.000	3
مجموع قطاع الاستثمار	558645	3081418									7
بلغ الرقم القياسي لقطاع الاستثمار 124.57											
قطاع الخدمات											
الموصل لمدن الالعاب	100849	705943	7.000	7.000	7.000	7.000	7.000	7.000	7.500	9.900	2
الامين للعقارات خ	2641876	7811440	3.000	2.900	2.950	3.050	3.000	2.900	2.500	3.000	4
النخبة للمقاولات العامة خ	250000	1250000	5.000	5.000	5.000	5.500	5.000	5.000	4.750	0.000	1
العراقية للنقل البري م	222820	1448530	6.500	6.500	6.500	7.000	6.500	6.500	6.500	0.000	1
بغداد لنقل الركاب م	61886	470334	7.600	7.600	7.600	7.600	7.600	7.600	7.000	7.600	2
نقل المنتجات النفطية م	38400	140160	3.650	3.650	3.650	3.500	3.650	3.650	3.600	4.000	1
مجموع قطاع الخدمات	3315831	11826207									11
بلغ الرقم القياسي لقطاع الخدمات 101.616											
قطاع الصناعة											
[illegible] الشمالية م	2770410	36015330	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.000	13.250	5
[illegible] خ	3056032	13450885	4.400	4.500	4.400	4.400	4.500	4.350	4.400	5.000	13
السجاد والمفروشات م	1001164	6543386	6.500	6.600	6.550	6.600	6.600	6.250	6.500	7.000	9
[illegible]	9342474	40273438	4.500	4.300	4.300	4.750	4.500	4.300	4.000	4.700	3
بغداد للمشروبات الغازية م	59974723	446759581	6.250	7.950	7.450	6.000	9.700	6.250	0.000	0.000	104
الصناعات الكيمياوية م	2118953	26398413	12.500	12.500	12.450	12.750	12.500	12.400	12.800	13.500	12
الصناعات الالكترونية م	6056195	35968925	5.500	6.100	5.950	5.400	6.100	5.500	0.000	0.000	18
[illegible]	939681	2965395	3.150	3.250	3.160	3.100	3.250	3.150	3.150	0.000	2
[illegible] الغذائية م	977271	4377910	4.450	4.550	4.500	4.480	4.550	4.450	4.500	5.250	4
[illegible]	606500	2031775	3.350	3.350	3.350	3.250	3.350	3.350	3.300	0.000	1
الاصباغ الحديثة م	5057500	41535875	8.000	8.400	8.200	8.100	8.400	8.000	8.250	9.100	28
[illegible] م	1666275	13093366	7.600	7.800	7.750	7.850	7.800	7.600	7.000	7.800	16
[illegible] م	1930522	13089671	6.650	7.100	6.800	6.900	7.100	6.650	7.000	7.250	15
الاثاث المنزلي م	3980	15124	3.800	3.800	3.800	3.800	3.800	3.800	3.600	4.250	1
مجموع قطاع الصناعة	95521680	682517357									231
بلغ الرقم القياسي لقطاع الصناعة 33,240											
قطاع الفنادق والسياحة											
فندق فلسطين م	4551630	302527146	66.000	66.500	66.450	66.850	66.500	66.000	70.000	75.000	8
فندق عشتار م	1743000	113295000	65.000	65.000	65.000	66.000	65.000	65.000	0.000	0.000	11
فندق بابل م	12000	744000	62.000	62.000	62.000	65.000	62.000	62.000	0.000	64.000	1
فندق بغداد م	60000	5140000	89.000	85.000	85.650	90.250	89.000	85.000	0.000	0.000	2
الاستثمارات السياحية م	20000	1040000	52.000	52.000	52.000	51.000	52.000	52.000	51.000	54.000	1
مجموع الفنادق والسياحة	6386630	422746145									23
بلغ الرقم القياسي لقطاع الفنادق والسياحة 29.713											
قطاع الزراعة											
الاهلية للانتاج الزراعي خ	345337	569806	1.650	1.650	1.650	1.600	1.650	1.650	1.500	1.650	1
اسماك الشرق الاوسط خ	190000	494000	2.600	2.600	2.600	2.600	2.600	2.600	2.400	2.600	1
العراقية لانتاج البذور م	327092	1471914	4.500	4.500	4.500	4.500	4.500	4.500	4.500	0.000	3
انتاج وتسويق اللحوم م	165126	1736906	10.500	10.750	10.550	10.500	10.750	10.500	10.500	0.000	4
المنتجات الزراعية م	118140	443025	3.750	3.750	3.750	4.000	3.750	3.750	0.000	0.000	1
مجموع قطاع الزراعة	1145695	4717651									10
بلغ الرقم القياسي لقطاع الزراعة 33.036											
المجموع العام للاسهم	911657438	5340257398									757
بلغ الرقم القياسي العام 56,407			نسبة التداول 1.132		الاهمية النسبية 2.049 %						